قم للمعلم وَفِّه التبجيلا.. ومطالبه أيضا!

حامد دنيا

أكتوبر

منذ عام ١٩٥٦ ، وعلى مدى ربع قرن ، كافح المعلمون طويلا حتى نالوا حقهم فى ١٩٨٠ ، وهم يناشدون حكومة السادات أن تكمل فرحتهم ، بما يلزمهم من اعتمادات حتى يمكن أن يستريح كل معلم وأسرته فى هذا الوطن ، ويستطيع أن يساهم فى أداء مهمته وهى أقدس رسالة على وجه الأرض .. مطمئن القلب صافى النفس مستريح الضمير.

فى جلسة عائلية بين وبين أعضاء هيئة مكتب نقابة المعلمين ، وسمات السعادة والرضا بادية على وجوه الجميع .. كان تساؤل عن سر فرحتهم غير العادية وبشاشتهم .

وكان الرد سريعا : لقد وقع الرئيس أنور السادات قانون معاشات المعلمين . بعد أن وافق عليه مجلس الشعب بالإجماع منذ أيام ..

قلت : وهل القانون الجديد يرضى المعلمين ؟ .

وكانت الإجابة : نعم . ما كان المعلمون يحلمون بشئ من ذلك . والدليل أن ٦٠ ألفا منهم سددوا الاشتراكات لأول مرة ، فور موافقة مجلس الشعب عليه . بعد أن عرفوا مزاياه ومدى استفادتهم مع عائلاتهم منه ..

أنور حسن (وكيل المجلس) وعبد الحميد تركى (أمين الصندوق) :

٣٠٠ ألف معلم ومعلمة وعائلاتهم .. باختصار كل المعلمين .. سيصرف كل منهم ١٢ جنيها شهريا بمجرد بلوغه سن المعاش ، ثم يصرف هذا المبلغ لورثته من بعده ..

قلت : ولكن هل هذا المبلغ معقول بالنسبة للمعلمين ؟ .

د . محمود رضوان (نقيب المعلمين) :

إنه معقول جدا .. والسر ليس فقط بسبب تصاعد مبلغ المعاش الحالى إلى الضعف كحد أدنى ، ولكن لتطبيقه على كل معلم ومعلمة .. والسبب الأهم للفرحة المعلمين أن هذا القانون ليس وليد إرادة المعلمين فقط . ولكنه جاء نتيجة قصة كفاح طويلة بدأت منذ سنة ١٩٥٦ .

قلت : وما هى هذه القصة ؟

وابتسمت السيدة فاطمة عنان وكيلة المجلس وأم المعلمين وعضو مجلس الشعب باعتبارها أهم عضو ، وبدت عرض مشروع القانون على أعضاء المجلس ، ثم شاركها فى تقديم

د . صوفى أبو طالب (رئيس مجلس الشعب)

د . عبد الرزاق عبد المجيد (نائب رئيس الوزراء)

مراحل كفاح المعلمين تحت قيادة مجلس النقابة حتى صدور هذا القانون . كل أعضاء هيئة المكتب وهم : النقيب الدكتور محمود رضوان والوكيل الثانى للمجلس أنور حسن وعوض الله عنان الأمين العام للنقابة وعبد الحميد تركى أمين الصندوق وعبد العظيم زايد والسيدة بديعة سليمان مديرة منطقة مصر الجديدة التعليمية وأحمد راشد يوصفهم الأمناء المساعدين للنقابة . كما اشترك أيضا فى بعض نقاط الحديث كامل حتة مدير تحرير مجلة الرائد باعتبارها لسان حال المعلمين .. قالوا إن القانون الجديد صدر بعد ربع قرن من الزمان والكفاح الذى انقسم إلى أربع مراحل :

الأولى :

وقد بدأت سنة ١٩٥٦ وتقضى بأن كل معلم يخرج إلى التقاعد ولا يتقاضى معاشا حكوميا قيمته ٥٠٪ على الأقل من مرتبه تكمله النقابة إلى ٥٠٪ بحد أقصى ٨ جنيهات وحد أدنى جنيهان .. تعنى أن من يحال إلى المعاش بمرتب ثلاثين جنيها ويسوى معاشه الحكومى على عشرة جنيهات .. تكمله النقابة إلى ١٥ جنيها . أى تدفع له النقابة مبلغ خمسة جنيهات الفرق إلى النصف .

المرحلة الثانية :

وقد بدأت سنة ١٩٦٤ حيث رفعت النقابة المعاش على أساس أنه فى حالة حصول المعلم على أقل من ٦٠٪ من مرتبه الحكومى .. تقوم النقابة بتكملة معاشه النقابى بحد أعلى ١٢ جنيها وحد أدنى أربعة جنيهات .. وقد استمر هذا النظام حتى صدر قانون النقابة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ الذى تقرر فيه أن كل معلم لا يحصل على معاش حكومى قدره ٧٥٪ من مرتبه ، يكمل معاشه الحكومى إلى ٧٥٪ بحد أقصى ١٥ جنيها وحد أدنى خمسة جنيهات .

المرحلة الثالثة :

رأت النقابة بعد دراستها للنظم السابقة أن عليها واجبا للمعلمين فى ظروف الوفاة والتقاعد والعجز الكلى .. قررت أن تضع نظاما من شأنه أن يكون إلى جوار المعلمين الشباب .. ثم من يليهم من الذين يتوفون من أبناء المهنة أثناء الخدمة .. وبناء على هذه الدراسة صدر القرار الوزارى رقم ١٠٢ فى ٧ نوفمبر ١٩٧٤ ، وتضمن القواعد التالية :

أن يمنح المعلمون الذين يتوفون أثناء الخدمة معاشا نقابيا كالآتى :

- من يتوفى من المعلمين أثناء الخدمة بعد انقضاء ١٥ عاما يمنح تسعة جنيهات معاشا نقابيا .
- من يتوفى منهم أثناء الخدمة .. وقد أمضى أكثر من ١٥ عاما إلى أقل من ٢٥ عاما تمنح أسرته سبعة جنيهات .
- الذى يتوفى بعد أكثر من ذلك إلى أقل من سن ٦٠ يمنح معاشا نقابيا قدره خمسة جنيهات .
- الذين يخرجون إلى التقاعد بعد بلوغهم سن الستين يمنحون معاش الدفعة الواحدة وقدره مائة جنيه .

المرحلة الرابعة :

استمرت الدراسة لتطوير نظام المعاشات .. ولو أسعف المعلمون النقابة بالموافقة على التطوير منذ زمن بعيد . لكان معاش نقابة المعلمين قد حقق كل آمال المعلمين فى نقابتهم .

وعلى كل حال فإنه حينما وافقت الجمعية العمومية للمعلمين فى اجتماعها السنوى ، الذى حضره ٢٠٠٠ معلم ومعلمة من قيادات المعلمين ، وهم يمثلون كل المعلمين المصريين (٣٠٠ ألف) .. حينما وافقت على تطوير نظم المعاش .. استطاعت النقابة أن تضع نظام المعاشات الجديد الذى صدق عليه مجلس الشعب ، والذى يقضى بصرف معاش شهرى بحد أدنى ١٢ جنيها .

قلت : معكم حق .. هذه قصة كفاح تستحقون عليها كل تقدير ..

وأجابوا جميعا : هذا واجبنا نحو كل المعلمين .. لقد وضعوا الثقة فينا ، وحملونا الأمانة ، ولابد أن نكون موضع ثقتهم وعند حسن ظنهم .. والحمد لله أن وافق مجلس الشعب ونحن نشكر أعضاء المجلس برياسة الدكتور صوفى أبو طالب ، لقد كانوا جميعا فى صف المعلمين .

ثم قالوا .. ولكن هناك نقطة نريد أن نوضحها .. إنه حين يتم تنفيذ القانون – ولا شك أنه سوف ينفذ بإذن الله فإننا فى حاجة إلى معونة مالية من الدولة .. لعل الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء المسئول عن الشئون الاقتصادية والمالية ينظر إلى هذا الموضوع حتى يمكن أن يعمل على تدبير هذا المبلغ المطلوب ..

قلت : ولكنى أعلم أن موارد النقابة كثيرة ..

ويمكن أن تغطى المبلغ المطلوب ..

عبد الحميد تركى (أمين الصندوق) : صحيح .. ستأخذ خزانة النقابة مبلغ ٨٤ جنيها عن كل معلم يعار أو يتعاقد شخصيا للعمل فى الخارج أو يرافق زوجته إلى الخارج .. هذا المبلغ منه ٧٢ جنيها مقابل الإعارة أو التعاقد الشخصى و ١٢ جنيها هى رسم القيد ، وهذا المبلغ سوف تكون حصيلته حوالى مليونين ونصف مليون جنيه .. وسيدفع كل معلم فى المرحلة الابتدائية مبلغ ٥٠ قرشا وكل مدرس إعدادى ٧٥ قرشا وكل مدرس ثانوى جنيها ، وستبلغ قيمة هذه الاشتراكات مليونين ونصف مليون جنيه أيضا . كما سيدفع كل طالب حصل على الشهادة الإعدادية وتقدم للمدرسة الثانوية مبلغ ٥٠ قرشا ، أما الطلبة الذين يحصلون على الثانوية العامة أو ما يعادلها فيدفع كل منهم مبلغ جنيه واحد عن كل استمارة نجاح .. وستبلغ قيمة التحصيل من الطلاب الحاصلين على الإعدادية والثانوية العامة حوالى ٣٠٠ ألف جنيه . كما

هيئة مكتب نقابة المعلمين
د. محمد محمود رضوان
أنور حسن
عوض الله عيّان
عبد الحميد تركي

ستبلغ قيمة ما تحصله النقابة من طالبى (كرنيهات) النقابة وأصحاب الطلبات الجديدة مبلغ مائة ألف جنيه. وبذلك تكون جملة ما تحصله النقابة سنويا من المعلمين على اختلاف أنواعهم ومستوياتهم حوالى خمسة ملايين و ٤٠٠ ألف جنيه، غير أن المطلوب تطبيقا لقانون المعاش الجديد حوالى ٧ ملايين و ٢٠٠ ألف جنيه.. والمأمول أن تساعدنا الدولة بالمبلغ المتبقى أى بحوالى مليون و ٨٠٠ ألف جنيه..

قلت : معكم حق. وأنا أضم صوتى إليكم فى هذا الطلب المعقول.. وأعتقد أن أحدا فى الدولة لا يمكن أن ينسى فضل المعلمين. ولابد أن يبحث الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد هذا المطلب العادل، وأنا واثق ومطمئن إلى أنه سوف يستجيب لطلبكم.. فطلبات المعلمين هى وسام يجب أن يضعه كل مواطن على صدره ويطوق به عنقه، كما سبق أن طوق المعلمون بفضلهم وجميلهم عنق كل مواطن.. وحقا صدق الشاعر أحمد شوقى حين قال :

قم للمعلم وفه التبجيلا
كاد المعلم أن يكون رسولا

إن مظلة التأمينات والمعاشات سوف تمتد إلى كل مواطن ومواطنة فى مصر، سواء فى مرضه وعجزه وشيخوخته، قبل نهاية هذا العام تنفيذا لتوجيهات الرئيس السادات، وسوف يكون عام ١٩٨١ بداية عام رخاء حقيق بإذن الله وتوفيقه.

حتى تتحقق آمال الجماهير

لاتزال إعادة ترتيب البيت المصرى حديث كل الناس منذ تكليف الحكومة الجديدة فى ١٥ مايو الماضى. وحتى تتحقق الآمال الكبيرة للرئيس السادات فى توفير الحياة الكريمة والرفاهية بالنسبة لكل مصرى.. كان لابد أن أستأنف الحديث مع رجال الاقتصاد وخبرائه من أساتذة الجامعات حول هذا الموضوع الوطنى القومى.

وكان أن التقيت بالدكتور اسماعيل العوامرى الأستاذ بكلية تجارة عين شمس أناقشه فى شئون ترتيب البيت المصرى على أسس سليمة..

سألته : هل تعتقد أن الحكومة الجديدة بعد أن مضى أكثر من ٤٥ يوما على تشكيلها وممارستها للعمل، تسير نحو إيجاد الحلول الجذرية السليمة للمشاكل الاقتصادية التى عانى منها اقتصادنا فترة طويلة؟..

قال الدكتور العوامرى : إن تولى الرئيس السادات مسئولية رئاسة الوزارة أمر فى حد ذاته يؤكد رغبة سيادته الحادة فى اقتحام المشاكل الضخمة وإعادة بناء البيت المصرى بالأسلوب العلمى المنشود.. وأعتقد أنه لم يغب عن بال الحكومة أن تقتحم المجالات الإنتاجية جنبا إلى جنب مع المجالات الخدمية، حتى يمكن توفير رءوس الأموال اللازمة بشكل فعال للتصدى وللقضاء على معوقات التنمية فى هذه القطاعات.. وقد ظهر هذا واضحا فى أرقام الميزانية الجديدة التى وافق عليها مجلس الشعب فى الأيام القليلة الماضية.

السيدة بديعة سليمان : مديرة منطقة مصر الجديدة التعليمية

قلت : يؤكدون أن التخطيط العلمى هو الاساس الأول لخلق التفاعل المطلوب بين عناصر الإنتاج!..

د. العوامرى : إن التخطيط العلمى فى رأيا هو الأساس فى صنع القرار الفنى فى القطاعات الاقتصادية : إن التخطيط من وجهة نظرنا مرتبط أساسا باحتياجات الأفراد، ولهذا يجب الابتعاد عن التخطيط المكتبى والتخطيط اللا مركزى، مع مشاركة الجماهير فى وضع الخطط الاقتصادية.. وهذا ما أشار إليه الرئيس السادات صراحة فى توجيهاته فى الاجتماع الموسع للوزراء والمحافظين..

قلت : هل تعتقد أن لدينا بحثا دقيقا وكاملا عن ميزانية الأسرة المصرية ومجالات الانفاق المختلفة لها؟.

أجاب الدكتور العوامرى : للأسف الشديد لا أعتقد ذلك. ولذلك فنحن نرى أن مشكلة التخطيط القومى تتركز فى تكوين القنوات العلمية التى تتدفق منها المعلومات والبيانات الصحيحة. ومن ثم أصبحنا فى حاجة ملحة إلى مركز معلومات فى المجالات المختلفة التى يفتقر لها حتى الآن المخطط المصرى. حيث إن القصور فى جمع البيانات وتحليلها يؤدى بطبيعة الحال إلى تخبط فى وضع برامج التنمية مما يؤدى إلى قيامنا بالتخطيط تحت أقدامنا. فالاقتصاد ليس كل شىء فيه المال، وليس كذلك نظريات مجردة، إنما فى نظرنا الاقتصاد إدارة، ونحن فى الواقع لا نستطيع أن ندير إمكانياتنا إدارة جيدة، لهذا افتقدنا ونفتقد الكثير كالماء العذب الذى يذهب فى أعماق البحار. لذلك فإن الإدارة العلمية ضمانة ضرورية فى مرحلة إعادة بناء الاقتصاد القومى.

الدكتور اسماعيل العوامرى الأستاذ بكلية تجارة عين شمس

قلت : ما هو التفسير الاقتصادى لمعنى أن النقود الورقية تحمل بين جنباتها إمكانية فقدها لقيمتها؟.

د. العوامرى : إن النقود سلعة عامة أو هى العامل المشترك فى تقييم كافة السلع، حيث إنها تعتبر وسيلة تراكم أو ما يسمى بمستودع للقيمة، ويحدث ذلك فى تلك الأحوال التى تصدر فيها بكميات ضخمة أو نتيجة للانكماش فى الدورة السلعية، ويؤدى هذا إلى انخفاض فى القوى الشرائية لوحدة النقد. وفقد النقود لقيمتها نتيجة لذلك يسمى تضخما. ويؤثر هذا التضخم تأثيرا مدمرا على مستوى معيشة الأفراد حيث يتسلم العاملون مرتباتهم بالنقود فاقدة القيمة، ومن ناحية أخرى تستمر أسعار السلع فى الارتفاع، وفى الأيام الأخيرة هناك اتجاه عظيم من الحكومة لكبح انفلات الأسعار. وأعتقد أن تكون سياسة تخفيض الأسعار لعدد كبير من السلع الاستهلاكية والانتاجية تحت دراستها بعناية. بمعنى ان تكون متناسبة مع التكاليف.

قلت : وما هو العلاج إذن؟.

د. العوامرى : أرى أن يأخذ البنك المركزى دوره فى تقليل حجم الائتمان الذى تسمح به البنوك المصرية لمستوردى السلع الغذائية. بمعنى أن تزداد القروض بمعدلات ثابتة مخفضة لتشجيع الصناعات الغذائية محليا.

قلت : هل تشير بذلك إلى فكرة تعويم الجنيه المصرى كما ينادى البعض؟.

قال الدكتور العوامرى : إننى أنصح.. قبل أن يتخذ القرار يجب أن يفكروا ألف مرة، حيث إنه قد أصبحت الطاقة الانتاجية وزيادتها فى المجتمعات المتقدمة هى الغطاء الحقيق لعملاتها، والذى سوف يحمى سعر الفائدة هو العملة فى السوق العالمية.. ونحن حتى الآن ليس لدينا الإنتاج الوفير الذى يحمى الجنيه المصرى. أما إذا كان لدينا من الاكتشافات البترولية المتوقعة فى الأجل القصير وبالكميات الاقتصادية الكبيرة.. فإن هذا يمثل غطاء قويا للعملة المصرية. وسوف تتبع ذلك قرارات أخرى لتدعيم قوة الجنيه المصرى كأن يتم مثلا تحصيل رسوم قناة السويس بالعملة المصرية..

وسألت : وماذا ترى أيضا؟.

د. العوامرى : أن يعاد النظر فى تركيب القطاع العام ومشاكله.. بمعنى أنه يجب أن توجه استثمارات القطاع العام إلى الصناعات الثقيلة لخلق القواعد الصناعية التى من خلالها يمكن للصناعات الخفيفة أن تنمو فيتحقق من خلالها الرخاء والبناء للمجتمع..

كما أنه من الغريب أن يظهر فى قوائم التحليل المالى لبعض الشركات أن الإنتاج الفعلى يعادل مثلا اكثر من ١٠٠ ٪ من حجم الانتاج المستهدف، ولكننا نفهم من ذلك أن حجم الانتاج المستهدف أو المقيد كان أقل بكثير من حجم الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات. وهذه فى الحقيقة مهزلة علمية نحن الآن أبعد ما نكون عن الحاجة اليها، خاصة اذا كنا جادين فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية. وحتى الآن مازال القطاع الزراعى يلعب الدور الرئيسى فى الاقتصاد القومى، حيث إن الصادرات من المنتجات الزراعية تساهم بنصيب هام فى تجارة مصر الدولية، هذا بالرغم من أن بعض الحاصلات الزراعية لا تفى بالاحتياجات الضرورية لإشباع الأفواه البشرية المتدفقة، وإننا لسنا ضد فكرة غزو الصحراء والتوسع الأفقى للرقعة الزراعية، ولكن من منطلق تجربة مديرية التحرير من حيث المساحة التى تم استصلاحها أو إنتاجية الفدان من المساحة التى تمت زراعتها حتى الآن والتى مازالت دون المستوى المطلوب، فلهذا يجب الاهتمام فى المقام الأول بالتوسع الرأسى من خلال رفع مستوى المكنة الزراعية لرفع غلة الفدان بالإضافة الى التوسع الأفقى.

□□□

وانتهى اللقاء مع الدكتور اسماعيل العوامرى، بعد أن اتفقنا على متابعة مناقشة الجوانب الهامة من قضايا الاقتصاد التى لم نتوقف بحثا حتى الآن.. مثل القطاع العام والتضخم والضرائب وسعر الجنيه المصرى وقضايا الاستثمار والتعاون الاقتصادى، مع خبراء الاقتصاد والمهتمين بشئون المال.

□